التّنازُعُ في فِكْرِ النُّحاةِ بَينَ التَّقْعِيدِ والتَّناقُضِ

أ.م.د. عبد الرزاق علي حسين
جامعة الأنبار/ كلية التربية للبنات
Dr.abdulrazag77@gmail.com.

الملخص :

تناول البحث (التّنازع) عند النّحاة، مبيّنًا أثر الافتراضات المنطقيّة والفلسفيّة في فكر النّحاة عند وضعهم قواعد التّنازع، والّذي أدى إلى إرباكٍ واضحٍ في القواعد، سواءً على مستوى التّقعيد، أو على مستوى الأحكام والتّعليل، ونتجت عن هذا الإرباك تناقضاتٍ كثيرةٍ أثَّرَتْ في صحّة القاعدة وعدم إحكامها -أحيانًا- الأمر الّذي جعل النّحاة يأتون ببعض الأمثلة الّتي لا علاقة لها بالتّنازع ويحللونها على عدّها من التّنازع، ويتناقلها النّحاة جيلًا بعد جيلٍ حتّى فطن لها بعض متأخري النّحاة ورفضوا دخولها في التّنازع، وهذا يدلّ على افتقار القاعدة إلى الإحكام، كما أثّرت هذه التّناقضات في مستوى العلّة الّتي بُنيت عليها أحكام التّنازع، فكلّ فريقٍ من النّحاة بنى حُكمه على علّةٍ نقض بها علّة الفريق الآخَر، وعند التّطبيق تنهار علل الفريقَينِ، ويقع كلٌّ منهما فيما عابَهُ على الآخَر. وجاء هذا البحث لبيان هذه التّناقضات بطريقةٍ علميّة تقوم على التّحليل والمقارَنة.

Abstract

The research dealt with (ALTANAZO'H) of the grammarians, indicating the impact of logical and philosophical assumptions in the thinking of the grammarians when they set rules of ALTANAZO'H or argument. This argument leads to a clear confusion in the rules, both at the level of escalation, or at the level of judgments and reasoning. many contradictions which affected the validity of the rules come out as a result. This matter made the grammarians to use some examples that have nothing to do with the argument and analyze it on the count of the argument and transmitted by the generation after a generation until some of the late grammarians have hesitated and refused to enter the argument. And this indicates the lack of the rules to tightly, and these contradictions have affected the level of reason which was built upon the rules of the argument. Each type of grammarians built their rules on reason to contradict the other type or team. And when the application collapses the reasons of the two teams, and each of them is signed with a drawback on the other. This research shows these contradictions in a scientific way based on analysis and comparison.

المقدّمة :

بسم الله، والحمد لله، والصّلاةُ والسّلام على سيّدنا محمّدٍ خيرِ خلق الله.

وبعد : فإنَّ محاولات تقعيد اللغة عند النّحاة تقوم على استقراء اللغة، وعلى أساس ما يُسمع عن العرب، ويُنقل عنهم توضع قواعد اللغة الّتي يفترض أنْ تتصف بصفة الشّمول والاطّراد، وعلى هذا المنوال قعّد أوائل النّحاة اللغةَ، حتّى بدأ المنطق وما يرافقه مِن افتراضاتٍ يدخل في عمل النّحاة، وبدأت تأثيرات المنطق والفلسفة تظهر جليّةً في مؤلّفات النّحاة كلّما تقدّم الزّمان، وسبب هذا ظهور فرضياتٍ في النّحو العربيّ تستند في أساسها على المنطق، كنظريّة العامِل ووجوب أنْ يكون لكلّ عملٍ معمولٌ، وما أوجبته هذه النّظريّة مِن تقديرات. ومِن الأبواب النّحويّة الّتي اعتمدت بشكلٍ كبيرٍ على الافتراضات المنطقيّة والعقليّة وكان للتّخيّل نصيبٌ كبيرٌ فيها هو باب التّنازع الّذي اعتراه التعقيد والتّخيّل حتّى وصفه المحدثون بالتعقيد، وهذا ما وجدته فيه، إذ المطالع باب التّنازع بتمعّنٍ يلمس فيه تناقضًا في التعليل والأحكام، فالنّحاة يحكم كلُّ فريقٍ منهم بحُكمٍ ويعلله مع ردّ الفريق الآخَر، وفي النهاية نجده يعلل بما نَقَدَه من علل الفريق الآخَر، بل يجيز ما أجازه الفريق الآخَر، ناهيك عن اختلاف النّحاة في كلّ ما قُرِرَ في باب التّنازع، ومع كلّ ذا نجد الأمثلة الّتي تناولها النّحاة تتناقض مع واقع اللغة تناقضًا كان ممكنًا تجنّبه، فالأمثلة على الرّغم من استعمالها في اللغة إلّا أنَّ النّحاة حين أخضعوها لقانون التّنازع جعلهم هذا يخرّجونها تخريجًا مليئًا بالتقديرات، ممّا جعلها تبدو مُتكَلَّفةً وبعيدةً عن الواقع الّذي قيلت فيه، كما جعلت هذه التقديرات المنطقيّة باب التّنازع يمثل صعوبةً لِمَن يريد تعلّم العربيّة، وهذا ينافي المبدأ الّذي وُضِع النّحو لأجله. وهذه الصعوبة الّتي اعتَرَت باب التّنازع هي ما دفعني إلى كتابة هذا البحث، وغايتي فيه بيان تناقضات هذا الباب، وإثر التّفكير المنطقيّ التّخيّليّ فيه، إذ كان بمقدور النّحاة تهذيب هذا الباب وحصره في بعض المسائل، كما كان ممكنًا تجنُّب كثيرٍ من التقديرات والتأويلات في الأمثلة، وحملها على وجوه واضحةٍ وأقلّ تكلّفًا.

وفي الختام فإنّي لا أبغي بحثي هذا مخالفة النّحاة أو التّقليل من شأنهم، وأعوذ بالله أنْ تكون النيّةُ هكذا، فكلُّ ما ذكرته يعتمد على ما ذكره النّحاة، وإنّما أردت بيان الأسباب الّتي أدّت إلى تعقيد باب التّنازع، وبيان تناقضات هذا الباب مُعتمدًا المقارنة والتّحليل لآراء النّحاة وعللهم، فإنْ أكن مُصيبًا فيما ذكرتُ ففضلٌ من الله ومِنّةٌ، وإنْ جانَبتُ الصّوابَ فزَلّةُ نفسي، والله من وراء القصد، وأستغفر الله العظيم وأتوب إليه، والحمد لله ربّ العالَمِينَ، والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

التّنازُعُ في فِكْرِ النُّحاةِ بَينَ التَّقْعِيدِ والتَّناقُضِ:

شغل موضوع التّنازع حيّزًا كبيرًا من اهتمام النّحاة، فتناولوه بتفاصيله جميعها، ولتتضح لنا فكرة البحث لا بُدَّ من بيان سَردٍ مختَصَرٍ عن التّنازع عند النّحاة.

التّنازع لغةً: مصدر الفِعل (تَنازَعَ)، وهو: التّخاصُم والتّجاذب، فيقال: (تنازَعَ القومُ): إذا اختَصَموا[١].

واصطلاحًا: هو أنْ يتقدَّم في اللّفظ عاملانِ مِن فِعلٍ مُتصَرِّفٍ، أو شبهه، أو أكثر مِن عاملَينِ، كثلاثة عوامل، ويكون العاملانِ مُتَّفِقينِ في العملِ، أو مُختلفينِ فيه، ويليهما معمولٌ واحِدٌ مطلوبٌ لكلٍّ منهما، أو أكثر من معمولٍ(٢).

ولا نريد الخوض في مراحل تطوّر مصطلح (التّنازع)؛ إذ أوّل مَن ذكره كمصطلحٍ صريحٍ هو ابن مالكٍ بقوله: "بابُ تنازعِ العاملَينِ فصاعدًا معمولًا واحدًا"(٣)، وقال: "... إنَّما قلتُ: (عاملانِ)، ولَمْ أقُلْ: (فعلانِ)؛ ليدخل في قولي تنازعُ فعلَينِ ... وتنازع اسمٍ وفعلٍ، ... وتنازع اسمين"(٤)، وليس ابن هشام الأنصاريّ أول مَن ذكره كما توهم بعض الباحثين(٥)، إلّا إنْ كانوا ينظرون إلى كلام ابن مالكٍ على أنَّه وصفٌ للحالة لا تحديد مصطلحٍ، وأنَّ ابن هشام حدد المصطلح بقوله: "هذا بابُ التّنازع في العَمل، ويُسمّى أيضًا: بابُ الإعمال"(٦). واستقرَّ المصطلح عند مَن جاء بعدهما مِن النّحاة، أمّا سابقوهما فَلَمْ يُصرّحوا به كمصطلحٍ، فسيبويه ذكره بعنوان: "هذا بابُ الفاعِلَينِ والمفعولَينِ اللّذَينِ كلُّ واحدٍ منهما يَفْعَلُ بفاعِلِهِ مثل الّذي يَفْعَلُ به، وما كان نحو ذلك"(٧)، بل إنَّه لَمْ يجمع تحت هذا العنوان كلَّ مسائل التّنازع، وإنّما اقتصر على بعضها -بحسب ما ذكر أبو حيّان الأندلسي(٨)-.

وعلى أيّة حالٍ فالنّحاة ذكروا التّنازع بمضمونه الاصطلاحي وأمثلته بصرف النظر عن استعمال المصطلح مِن عدمه؛ إذ ما يهمّنا هو أنَّ التّنازع -كمضمونٍ- موجودٌ عند النّحاة الأوائل، ومَن تلاهم، وخلاصة ما ذكره النّحاة: أنَّ التّنازع يكون بين عاملَينِ أو أكثر، وهذه العوامل قد تكون أفعالًا، أو أسماء عاملةً عمل الفِعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وغيرهما، وقد يكون بعضها أفعالًا وبعضها الآخر أسماء، وتتنازع هذه العوامل معمولًا واحدًا أو أكثر، وهذا المعمول قد يكون مرفوعًا أو منصوبًا، وهو مطلوبٌ لكلّ العوامل مِن جهة المعنى، ويصلح ليكون معمولًا لكلّ العوامل المتقدّمة عليه(٩)، ومِن أمثلته قولنا: (قامَ وقعدَ زيدٌ)، و(ضربتُ وأكرمتُ زيدًا)، و(قامَ وضربتُ زيدًا) عند البصريين، و(زيدٌ) عند الكوفيين، و(ضربتُ وقامَ زيدٌ) عند البصريين، و(زيدًا) عند الكوفيين، و(أقائمٌ وقاعدٌ الزّيدانِ)، و(زيدٌ ضاربٌ وقائمٌ عمرٌو) عند البصريين، و(عمرًا) عند الكوفيين، و(زيدٌ قائمٌ وضاربٌ أبويه) عند البصريين، و(أبواه) عند الكوفيين، و(زيدٌ ضاربٌ وقائمٌ أبواه) عند البصريين، و(أبويه) عند الكوفيين، و(أقائمٌ وقعدَ زيدٌ)، و(زيدٌ ضاربٌ ويُكرمُ عمرًا)، و(أقائمٌ ويضربُ عمرًا) عند البصريين، و(عمرٌو) عند الكوفيين، و(ضربتُ وأقائمٌ زيدٌ) عند البصريين، و(زيدًا) عند الكوفيين. واشترط النّحاة للتّنازع شروطًا، وهي(١٠):

١. أنْ تكون العوامل متصرّفةً وليست جامِدةً، كما لا يجوز كون أحدها جامِدًا.
٢. أنْ لا تكون العوامل حروفًا، أو أحدها حرفًا.
٣. أنْ تكون العوامل متقدّمةً على المعمول، ولا يصحُّ التّنازعُ عند تقدّم المعمول.
٤. أنْ لا يتوسط المعمول بين العوامل المتنازعة، بل يجب تأخيره.
٥. أنْ يكون المعمول مطلوبًا لكلّ العوامل من جهة المعنى مِن غير فساد اللفظ.

٦. أنْ لا يكون المعمول المتنازع عليه سببيًّا، نحو: (زيدٌ قامَ وقعدَ أخوه)؛ لأنّه عند إعمال أحدهما يُسند الآخر إلى ضمير السّببيّ؛ ممّا يمنع ارتباط رافع الضّمير بالمبتدأ؛ لأنّه لَمْ يرفع ضميره(١١)، كما سيؤدي إلى إعمال أحدهما إلى إضمار ضميرٍ في الثّاني، وهذا الضّمير سيكون مُقدَّمًا على السّببيّ وهو راجعٌ إليه، سواءٌ أُضمِرَ في الأوّل، أو الثّاني، ولا يجوز عند النّحاة تقديم ضمير السّببيّ عليه(١٢).

٧. أنْ لا يكون التّنازع بين عاملَينِ الثّاني منهما مؤكّدٌ للأول.

٨. لا بُدَّ من ارتباط العاملَينِ المُتنازِعينِ إمّا بالعطف بينهما، كقولنا: (قامَ وقعدَ زيدٌ)، أو بكون الأول عاملًا في الثّاني، كقوله تعالى(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا) (الكهف: ٩٦) ؛ فالفعل (أُفرِغ) معمولٌ لـ(آتوني)، وكلاهما تنازعا العمل في (قِطر)، أو يكون الثّاني جوابًا للأول ،كقوله تعالى:(يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ): (النساء : ١٧٦) ، فقوله: (يفتيكم) جوابٌ لقوله: (يستفتونك)، وكلاهما يتنازعان على قوله: (في الكلالة).

أمّا سبب ذهاب النّحاة إلى القول بالتّنازع فهو أنَّ العاملَينِ إذا تنازعا بطلب منصوبٍ، أو مرفوعٍ، أو أحدهما طلب مرفوعًا والآخَر طلب منصوبًا فإنّه لا يجوز أنْ يعملا في الاسم كلاهما؛ لأنّهما إنْ طلبا مرفوعًا فلا بُدَّ أنْ يكون لكلّ فِعلٍ فاعلٌ، فلا يجوز كون الفاعل للفِعلَينِ معًا، وإنْ طلبا منصوبًا فالمعمول عند النّحاة لا يعملُ فيه عامِلانِ، وإنْ طلب أحدهما مرفوعًا والآخَر منصوبًا فلا يجوز عند النّحاة أنْ يكون الاسم معمولًا لهما؛ لأنَّ الاسم لا يكون مرفوعًا ومنصوبًا في حالٍ واحدة(١٣).

والنّحاة على اختلاف مذاهبهم متّفقون على إعمال أحد المتنازعين، ولكنّهم اختلفوا في أيّهم أوْلى بالعمل، فيرى البصريّون إعمال الثّاني؛ لأنّه الأقرب إلى المعمول، كما أنَّ إعمال الأول يلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهو العامل الثّاني، وهذا خلاف الأصل، كما يلزم إعمال الأول أنْ يُعطَفَ على الجملة قبل تمامها، وهذا خلاف الأصل -أيضًا-. أمّا الكوفيّون فيرون إعمال الأول؛ لأنّه الأسبق، فهو أوْلى بالعمل، كما أنَّ إعمال الثّاني يترتب عليه الإضمار في الأول، وهذا يعني: الإضمار قبل الذّكر، وهو خلاف الأصل(١٤)، بل هو خلاف الأصل حتّى عند البصريين أنفسهم(١٥).

والخوض في باب التّنازع يؤدي إلى التعقيد كلما أَطَلْنا الحديث عليه، فالباب كلّه مبنيٌّ على افتراضات منطقيّة فلسفيّة أَدَّتْ إلى كثرة التّقديرات فيه إلى حدّ جعلَ باب التّنازع من الأبواب المعقّدة في النّحو، حتّى وصفه عبّاس حسن بقوله: "يُعدُّ باب التّنازع من أكثر الأبواب النّحويّة اضطرابًا، وتعقيدًا، وخضوعًا لفلسفة عقليّة خياليّة، ليست قويّةَ السَّنَدِ بالكلام المأثور الفصيح، بل رُبَّما كانت مناقضةً له"(١٦). وأُوافقه الرأي بأنَّ هذا الباب خاضِعٌ لفلسفة عقليّة خياليّة، وكلّ الباب مبنيٌّ على افتراضات فلسفيّة يمكن الاستغناء عنها؛ إذ اهتمَّ النّحاة بالصّور التي ذكروها في باب التّنازع مع كون أكثرها لا يؤثّر في المعنى، فقولنا: (قامَ وقعدَ زيدٌ) تعني: أنَّ زيدًا قامَ وقعدَ، سواءٌ أعملنا الفعل الأول أو الثّاني، في حين تجاهل النّحاة أمورًا أُخرى يُعدُّ التّنازع فيها أمرًا جوهريًّا؛ إذ بناءً عليه يتغيّر المعنى، بل حتّى الأحكام الشّرعيّة، والفقهيّة منها على وجه الخصوص؛ لذا نرى اهتمام علماء الأصول بها أكثر من النّحاة، وهذه الأمور يطول المقام بذكرها، وقد أفردتها ببحثٍ

مُستقِلٍّ. وكان الدكتور شوقي ضيف يرى عدم الإبقاء على باب التّنازع في الدرس النّحويّ، والاكتفاء فيه بما ورد من صيغ مستعملة عند العرب(١٧)، وهذا ما أقرّه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة؛ إذ أقرَّ حذف باب التّنازع والاكتفاء بما ورد منه في استعمال فصحاء العرب(١٨).

وعند الرجوع إلى ما ذكره النّحاة في باب التّنازع من أَحكامٍ لا نكاد نجد ما هو ثابتٌ منها؛ إذ الخِلاف دائرٌ فيها كلّها، ففي تنازع أكثر مِن عامِلَينِ أو ثلاثةٍ خِلافٌ(١٩)، وفي التّنازع على أكثر مِن معمولٍ خلافٌ(٢٠)، وفي شروط التّنازع خلافٌ، فمِن النّحاة مَن يُجيز التّنازع في الحروف(٢١)، ومنهم مَن يجيزه في بعض الأفعال الجامِدة(٢٢)، ومنهم مَن جوّزه في عددٍ مِن المنصوبات غير المفعول به، ومنها: المفعول لأجله، والظروف، والمفعول المطلق غير المؤكّد للفعل(٢٣)، وغيرها من الآراء في هذا الباب.

والمتصفّح لكتب النّحو يلمس تناقضاتٍ وآراءٍ تجعله يخلص إلى نتيجةٍ مفادها: أنَّ هذا الباب قائمٌ على التّعقيد والافتراض، ولا يكاد يستقرُّ على قاعدةٍ ثابتةٍ، وكان ممكنًا أنْ يتجاوز النّحاة كلّ هذه الأمور، ويلغوا فكرة التّنازع وبخاصّةٍ فيما ذكروه من صور التّنازع، وحصر التّنازع في الصور التي يتغيّر فيها المعنى والأحكام، وفي صورٍ ميسَّرةٍ بعيدةٍ عن الافتراضات، ولو فعلوا هذا لكان أنفع وأجدى من الخوض في تقديراتٍ كلّها قابلة للنّقض، بل حتّى ما احتجّوا به مِن أمثلةٍ قابلة للنّقض كلّها، ناهيكَ عن أنَّ باب التّنازع في الصورة التي ذكرها النّحاة يفتقر إلى شواهد من القرآن الكريم -كما يقول الدكتور شوقي المعرّيّ(٢٤)-، وما ذكره النّحاة من آياتٍ قرآنيّةٍ يمكن -في رأيي- حملها على غير التّنازع؛ إذ التّنازع ما هو إلّا تسمية لا واقع لأكثر ما أُدرجَ تحتها لغويًّا، وإنّما كلّ ما في الأمر أنَّ العامل الثّاني يعمل في الاسم الظّاهر، والعامل الأول يُضمَر فيه ضمير، أو العكس، وهذا في حال كان يطلب مرفوعًا، أمّا إنْ طلب منصوبًا فلا حاجة لإضمار شيءٍ فيه، فقولنا: (قامَ وقعدَ زيدٌ) يمكننا بأيسر طريقٍ القول: إنَّ (زيد) فاعل (قعدَ)، وفي (قامَ) ضمير فاعلٍ مستترٍ يفسّره (زيد)، وفي قولنا: (جاءَ وضربتُ زيدًا) يكون (زيد) مفعولًا لـ(ضربتُ)، وفي (جاء) ضميرٌ مستترٌ هو الفاعل، وفي قولنا: (ضربتُ وأكرمتُ زيدًا)، أو (ضربتُ وجاء زيدٌ)، يكون (زيد) معمولًا للثّاني، ولا تقدير في الأول لفظًا؛ لأنّه فضلة، ومن جهة المعنى يُفهم أنَّ المقصود بالضّرب هو (زيد)، مع أنَّ عددًا من علماء الأصول يرجعون الاسم في هذا وأمثاله إلى جميع ما قبله(٢٥)، أي: يكون راجعًا من جهة المعنى إلى الفعلين. وبهذا فلا تنازع في الأمر، ولا يمثل الإضمار قبل الذّكر -هنا- عيبًا؛ لأنَّ النّحاة أجازوا الإضمار قبل الذّكر في مواطن عديدة إذا كان ما بعد الضّمير يفسّره(٢٦)، وله نظائر في كلام العرب، وبُنيت قواعدُ نحويّةٌ على أساسه، كالإضمار في باب (نِعمَ) و(بِئْسَ)، كقولنا: (نِعْمَ رجلًا زيدٌ)، والتّقدير: (نِعْمَ الرّجلُ رجلًا زيدٌ) فأضمر قبل الذّكر؛ لأنَّ ما بعده فسَّره، وكذا ضميرُ الأمر والشّأن، كقوله: (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) الإخلاص: ١ ، فجاء بالضّمير (هو) قبل الذّكر؛ لتفسير ما بعده له، وكذا الأمر في باب (رُبَّ)، نحو: (رُبَّهُ رجلًا)؛ إذ الهاء في (رُبَّ) جاء قبل ذكر الرّجل؛ لتفسير (رجلًا) له(٢٧)، وفي باب البدل -أيضًا- عند إبدال الظّاهر من المُضمَر(٢٨)، كقولنا: (ضربتُهُ زيدًا)، فجيءَ بالضّمير (الهاء) مُفسَّرًا بما بعده. وجعل الشّريف الجرجانيّ

المواطن التي يجوز فيها الإضمار قبل الذّكر خمسةً، وهي ما ذكرناه آنفًا مضافًا إليها: الإضمار في الأول في باب التّنازع(٢٩).

وعلل ابن الورّاق جواز الإضمار قبل الذّكر على شريطة التّفسير بعده بقوله: "لأنَّ المُضمَر قبل الذّكر على شريطة التّفسير فيه شُبْهَةٌ من النّكرة؛ إذ كانَ لا يُفهَم إلى مَن يرجع حتّى تُفسّره"(٣٠).

وهناك أمورٌ كثيرةٌ يمكن أنْ تناقض ما ذكره النّحاة في باب التّنازع، وتدعم كون الباب كله إنّما هو إعمال الثّاني عملًا طبيعيًّا، وعمل الأول في الضمير المستتر المرفوع في حالة الرّفع عملًا طبيعيًّا أيضًا، أمّا إنْ كان العامل ممّا يطلب منصوبًا، فلا إضمار فيه؛ لأن الإضمار يكون في العُمَد. ومن هذه الأمور:

أولًا: إنَّ النّحويينَ متّفقون على تنازع العوامِل على المعمول المذكور، ولا يضرُّ اختلافهم في أولوية العمل في ذلك المعمول. كما أنّهم متّفقون في الوقت نفسه على أنَّ العامل المذكور هو أحدها، والآخَر قد عمل في ضميره، وفي هذا تناقض بيّنٌ ورفضٌ لمسألة التّنازع في اللّغة؛ لأنَّ عمل الثّاني في المذكور لقربه منه يوجب أنْ يعمل الأول في ضميره، وعمل الأول فيه لسبقه يوجب أنْ يعمل الثّاني في ضميره، ثُمَّ يقولون بحذف الضّمير، ويسوّغون ذلك بأنَّه على نيّة الذّكر، وبما أننا نعلم بأنَّه المُضمَر على نيّة الذّكر هو في درجة المُظهَر فلا تنازع؛ إذ أنَّ أحد العامِلَينِ قد عمل في الضّمير، والعامِل الآخَر قد عمل في الظّاهر المذكور، سواءٌ أحُذِفَ معمول الأول وبقي معمول الثاني أو العكس.

ثانيًا: هناك مسألة في التّنازع يصرف كثيرٌ من النّحاة النظر عنها ولا يولونها عناية كبيرة مع أنَّ لها أثرًا كبيرًا في آراء البصريين والكوفيين وحججهم، وهي: أنَّ البصريين والكوفيين يجوّزون بلا خِلافٍ إعمال أيّ العوامل المتنازِعة في المعمول المتنازَع عليه، ولكنّ البصريين يجعلون الأولوية للعامل الأقرب للمعمول مع تجويزهم إعمال غيره، أمّا الكوفيّون فيرون أنَّ العامل الأول أولى بالعمل في المعمول، مع جواز أنْ يعمل فيه غيره(٣١). وهذا يقودنا إلى التّساؤل عن أهمية الخِلاف بينهما، ومدى نفع احتجاج كلّ فريقٍ بالرّدّ على الآخَر وهما في النّتيجة قد وقع كلٌّ منهما فيما أعاب به الآخَر، فإجازة البصريين إعمال الأول توقعهم فيما عابوه على الكوفيين مِن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وإجازة إعمال الأقرب عند الكوفيين توقعهم في الإضمار قبل الذّكر الذي عابوه على البصريين، وبالنّتيجة فلا قيمة للخلاف، ولا وجود لتنازعٍ، وإنّما يجوز إعمال أيّ العوامل وإضمار ضميرٍ في العوامل الأخرى.

ثالثًا: ممّا يؤكّد أنَّ باب التّنازع مبنيٌّ على تقديراتٍ وافتراضاتٍ فلسفيّةٍ خياليةٍ ما ذكره النّحاة من تعدد العوامل إلى أكثر من عاملين، وكذلك تعدد المعمولات المتنازع عليها ويمثلون بالحديث النّبويّ الشّريف: " تُسَبِّحُونَ، وتُكَبِّرُونَ، وَتَحْمَدُونَ، دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً"(٣٢)، ويقولون بالتّنازع على (دُبرَ)، و(ثلاثًا)؛ لأنَّ تلك العوامل نصبت (دُبر) على الظّرفيّة، (وثلاثًا) على أنَّه نائبٌ عن المفعول المطلق، فتنازع ثلاثة عوامل في معمولَينِ(٣٣).

وتمثيلهم هذا عليه مآخذ كثيرة تُخرج الأمر من باب التّنازع، فاحتجاج النّحاة بالحديث على مجيء أكثر من عاملَينِ متنازِعة على أكثر من معمولٍ أمرٌ ممتنعٌ عند جمهور النّحاة؛ لأنَّ الحديث لا يحتجّ بشيءٍ منه في اللغة إلّا ما قُصد لفظه(٣٤)، ومع أنَّ النّحاة احتجّوا ببعض الأبيات مع هذا الحديث، كقول الشّاعر:

سُئِلْتَ فلم تَبخَلْ ولم تُعْطِ طائلًا فسيّانَ لا ذمٌّ عليك ولا حَمْد(٣٥)

حيث تنازعت العوامل الثلاثة: (سئلت، فلم تبخل، ولم تعط) معمولَا واحدًا هو (نائلًا).

إلّا أنَّ كثيرًا من النّحاة أوجبوا فيما تنازع فيه ثلاثة عوامل إعمالَ الثّالث منها وإلغاء العامِلَينِ الآخَرينِ(٣٦)، ونقل الشّيخ خالد الأزهريّ عن ابن خروف قوله: "استقرأتُ كلام العرب، فوجدتُ إعمال الثّالث، وإلغاء ما عداه"(٣٧)، ولم أقف على كلام ابن خروف هذا، ولكنَّ كلامه في شرح الجمل يفيد معنى ما نُقل عنه(٣٨)، بل ذهب ابن مالك إلى أبعد من هذا، إذ قال في حديثه على عددٍ من الأبيات الشّعريّة: "فهذه الأبيات الثلاثة قد تنازع في كلّ واحد منها ثلاثة عوامل أُعمِل آخِرها وأُلغي أوّلها وثانيها، وعلى هذا استقرَّ الاستعمال، ومَن أجاز إعمال غير الثّالث فَمُسْتَنَدُهُ الرأيُ؛ إذ لا سماع في ذلك"(٣٩)، وهذا يعني أنَّه لا وجود للتّنازع فيما عُدَّ ممّا تنازع فيه ثلاثة عوامل معمولًا واحدًا، وكلّ ما قيل فيه مجرد آراء لا تستند إلى كلام العرب.

رابعًا: من التّناقض الملموس في باب التّنازع: أنَّ النّحاة البصريين حين حكموا بإعمال العامل القريب في المعمول المتنازع عليه وجدوا أنفسهم أمام خرقٍ للأصول النّحوية وهو: الإضمار في العامل الأول قبل الذّكر، فراحوا يلتمسون عذرًا لجوازه في باب التّنازع -على ما بيّنّاه آنفًا- محتجين بورود الإضمار قبل الذّكر في كلام العرب في مواضع كثيرة لا نريد إعادتها هنا فقد مرّ ذكرها آنفًا، وهذا الأمر لا يقتصر على البصريين، بل الكوفيّون يقعون فيه أيضًا؛ لأنَّ الفريقَينِ يجيزان إعمال أيّ العوامل المتنازِعة -كما مرَّ آنفًا- مع اختلافهم في أولويّة الإعمال، ولكنَّ الغريب في الأمر أنَّ النّحاة حين يجدون في الشّعر إظهار الضّمير في العامل الأول يحكمون بشذوذ الشّعر، ويحملونه على الضّرورة، معلّلين هذا بمخالفة الأصل بالإضمار قبل الذّكر! وأنَّهم أضمروا ضمير الفاعل في نحو: (قامَ وقعدَ زيدٌ)؛ لكونه عُمدة، أمّا إن كان فضلةً ولا يلتبس حذفه، فيجب حذفه ولا حاجة للإضمار قبل الذّكر(٤٠)، وما ظهر منه فحملوه على الضّرورة كما فعلوا في مثل قول الشّاعر:

إذْ كنتَ تَرْضيه ويُرْضِيك صاحِبٌ جِهاراً، فكُنْ في الغَيْبِ أَحفَظَ للعَهْدِ(٤١)

فحمل النّحاة البيت على الضّرورة، بل جعله ابن الناظم من الضرورة النّادرة التي لا يُعتَدُّ بمثلها(٤٢)، وكان الحكم بحمله على الضّرورة مجمعًا عليه عند جمهور النحاة(٤٣).

والبيت في حقيقة أمره ليس من التّنازع، ولكنّ النّحاة جعلوه من التّنازع، وخاضوا في تضعيفه ورفضه، وهو لا يحوي إلّا عوامل عمل كلٌّ منها عملًا طبيعيًّا، فـ(ترضيه) جملةٌ مستقلّةٌ من الفعل وفاعله ومفعوله، و(يرضيك صاحب) كذلك، ولا مبرر لحملها على التّنازع سوى أنَّ فيه الإضمار قبل الذّكر، وهو هنا مُفَسَّرٌ بما بعده، وسبق أنْ وقع فيه نحاة البصرة ونحاة الكوفة معًا، وبرروا جوازه إذا فُسِّر بما بعده، وجعلوه من كلام

العرب، وضربوا الأمثلة الكثيرة له، وهنا رفضوه لا لشيءٍ إلّا لحمله على التّنازع وهو ليس منه، وهذا تناقضٌ بيّنٌ. ويظهر التّناقض جليًّا حين يتناول النّحاة قول الشّاعر:

جَفَوني ولم أَجفُ الأخِلّاءَ إنّني لِغَيرِ جَميلٍ مِن خَليلَيَ مُهمِلُ(٤٤)

إذ جعل النّحاة هذا البيت من التّنازع، على أساس أنَّ (جفوني)، و(لم أجفُ) تنازعا العمل في (الأخلّاء) فأُعمل الثّاني، وعمل الأول في ضميره الظّاهر.

وهذا البيت كسابقه فيه الإضمار قبل الذّكر، غير أنَّ نحاة البصرة لَمْ يوجبوا حذف الضّمير هنا؛ لكونه عُمدة، كما أجازوا فيه الإضمار قبل الذّكر واحتجّوا له بكلام العرب، وفي جوازه قال سيبويه: " وكذلك تقولُ: (ضربوني وضربتُ قومَك)، إذا أَعْمَلْتَ الآخِر فلا بدَّ في الأوّل من ضمير الفاعلِ؛ لِئلاَّ يَخْلُوَ من فاعلٍ"(٤٥). وهذا تناقضٌ بيّنٌ -من جهة-، ومن جهة أُخرى لنا أنْ نسأل: إنْ كان الإضمار قبل الذّكر في مثل هذا جائزًا ومحجوجًا بكلام العرب، فلِمَ يتناول النّحاة هذا البيت وأمثاله في باب التّنازع محاولين إخضاعه لقوانين التّنازع، وهو كلامٌ طبيعيٌّ لا تنازع فيه، وكلُّ ما فيه هو: الإضمار قبل الذّكر، وهم هنا يقرّون بجوازه؟

والأكثر تكلّفًا وتناقضًا رأي الكسائيّ، وهِشام الضّرير، والسّهيلي -بحسب ما يُنقل عنهم-، إذا يمنعون مثل هذا ولا يجيزونه، وإنّما يوجبون هنا حذف ضمير الفاعل؛ لأجل الإضمار قبل الذّكر -أيضًا-(٤٦)، وأيّدهم في هذا ابن مضاء(٤٧). ومعلومٌ أنَّ الإظهار أَوْلى من الإضمار ولا سيّما في العُمد، ناهيك عن حذف ما هو ظاهر، ولا سيّما إن كان عُمدة؛ فالعُمد تُضمرُ ولا تُحذف، وعلى هذا الأساس بُنيت نظريّة العامل والمعمول عند النّحاة.

واحتجَّ الكسائيّ ومَن تابعه بقول علقمة الفحل:

تعفَّقَ بالأرطي لها وأرادها رجالٌ فبذَّت نَبْلَهُم وكَلِيبُ(٤٨)

وحجّتهم أنّه لو جاز إظهار الضّمير لقال: (تعفّقوا) إذا أعمل الثّاني، و(أرادوها) إذا أعمل الأول. وهذا غير ملزمٍ؛ إذ يجوز هنا إفراد الضّمير اعتمادًا على لفظه، كما يجوز جمعه، وبهذا ردَّ ابن مالك رأي الكسائيّ بقوله: " أي: (تعفّقَ بالأرطى رجالٌ، وأرادها جمعهم)، فبهذا التوجيه يصعب الانتصار للكسائيّ بهذا البيت في حذف الفاعل"(٤٩).

أمّا الفرّاء فموقفه أكثر تكلّفًا -بحسب ما يُنقل عنه-، فهو لا يمنع مثل هذا ويوجب حذفه فحسب، بل يوجب حذفه وتقديره في الآخِر بعد الاسم المُتنازع عليه، وما جاء خلاف هذا مقصورٌ عنده على السّماع(٥٠)، ففي مثل قولنا: (ضربوني وضربت قومك) يوجب حذف ضمير الواو من (ضربوني)، وتقدير الضّمير بعد (قومك)، فيكون التّقدير عنده: (ضربني وضربتُ قومك هم)، وعلى هذا يجب أنْ يكون تقدير الكلام عنده في قول الشّاعر آنف الذّكر: (جفوني ولم أجفُ الأخلّاء): (جفاني ولمْ أجفُ الأخلّاء هم)، ولا يخفى ما في هذا من تكلّفٍ، وكلُّ هذا لأجل عدم الإضمار قبل الذّكر على الرغم من أنَّ النّحاة أجازوه في التّنازع محجوجًا بكلام العرب. يضاف إلى هذا أنَّ الفرّاء حين نظر في العامِلينِ اللذين يطلب كلُّ واحدٍ

منهما مرفوعًا، وجاء بعدهما اسمٌ صالحٌ للارتفاع بهما، نحو: (صعدَ وذهبَ زيدٌ)، ووجدَ أنَّ إعمال الأول في الاسم الظاهر يؤدّي إلى الفصل بأجنبيٍّ بينه وبين فاعله، وإعمال الثّاني ينتج عنه الإضمار في الأول قبل الذّكر، قرَّرَ أنْ يجعل الاسم الظّاهر فاعلًا للفِعلَينِ معًا(٥١)، أي أنَّه يجعل (زيد) في المثال السّابق فاعلًا لـ(صعدَ)، وفاعلًا لـ(ذهبَ) في الوقت نفسه، وهذا يتنافى مع إقرار النّحاة بمَنْع اجتماع عاملَينِ على معمولٍ واحدٍ(٥٢).

خامسًا: من تناقضات باب التّنازع: أنَّ النّحاة منعوا وقوع التّنازع في الحال؛ لكونها فَضْلَةً لا تُضمر(٥٣)، وهذا يناقض إجازتهم التّنازعَ في المفعول به؛ لأنَّ الحال مشبهة للمفعول به، وشبهها هذا هو ما جَعَلَ حُكمها النّصب(٥٤)، وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: " هذا باب ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فينتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ"(٥٥)، والنّحاة أجازوا التّنازع في المفعول مع كونه فَضْلَةً، وإقرارهم بأنَّ كونه فضلةً جعل حذفه غير مُلبس؛ لذا أوجبوا حذفه من دون الحاجة إلى إضماره(٥٦). وهذا يؤدّي بنا إلى أحد أمرَينِ: أحدهما: أنْ نجوّز التّنازع في الحال حَمْلًا على جوازه في المفعول؛ لكون الحالِ تشبه المفعولَ، وهذا يؤدي إلى إجازة التّنازع في الصّفة؛ لأنّ الحال وصفٌ في المعنى(٥٧)، ويقودنا هذا إلى جواز التّنازع في الخبر أيضًا؛ لأنَّ الخبر وصفٌ في المعنى، وفي الحال شبهٌ منه؛ لذا حَمَلَ النّحاة جواز تعدد الحال على جواز تعدد الخبر وجواز تعدد الصّفة، وفي هذا يقول ناظر الجيش: "قد تقدّم أنّ للحال شبهًا بالخبر، وشبهًا بالنّعت، فكما جاز أنْ يكون للمبتدإ الواحد والمنعوت الواحد خبرَانِ فصاعدًا، ونعتانِ فصاعدًا، فكذلك يجوز أنْ يكون للاسمِ الواحد حالانِ فصاعدًا"(٥٨)، بل إنَّ جواز التّنازع في الخبر أوْلى من جوازه في المفعول؛ لكون الخبر عُمدةً يجوز إضماره، فإنْ منعنا التّنازع في كلّ هذه المسائل المتشابهة والمحمول بعضها على بعضٍ فلا يبقى لنا إلّا الإقرار بالأمر الآخَر، وهو: أنَّ باب التّنازع يشوبه الإرباك في الحُكم والقياس، وأنَّ ما قُعِّد فيه من أحكامٍ يعتريها النّقص، ونتّصفُ بعدم الاطّراد.

سادسًا: من مسائل التّنازع التي تكدُّ الأذهان، وتُعيي الأفكار، ولا تكاد تلمس لها وجهًا منطقيًّا، وإنّما كلُّها قائمةٌ على الافتراض والخيال: ما ذكره النّحاة من مسألة العامل المهمل في باب (ظنَّ) وأخواتها إذا احتاج إلى ضميرٍ(٥٩)، وملخّص ما ذكره النّحاة: أنَّ العامل المهمل إذا احتاج إلى ضميرٍ، وكان ذلك الضّمير المُحتاج إليه خبرًا عن اسمٍ، وكان ذلك الاسم المُخبَر عنه مخالفًا في الإفراد والتّذكير، أو غيرهما مِن التّأنيث والتّثنية والجمع للاسم المُفسّر له، وهو: الاسم المتنازَع فيه، وَجَبَ العُدول مِن الإضمار إلى الإظهار، نحو: (أظنُّ ويظنّاني أخًا الزّيدَينِ أخوينِ)، وذلك أنَّ الأصل قبل الإعمال: (أظنُّ ويظنُّني الزّيدَينِ أخوَينِ)، "فـ(أظنّ) يطلب (الزّيدَينِ أخوَينِ) مفعولين، و(يظنّني) يطلب (الزّيدَينِ) فاعلًا، و(أخوَينِ) مفعولًا ثانيًا؛ لأنَّه أخذ مفعوله الأول، وهو ياء المتكلم المتّصلة به، فأُعمِل العامل الأول وهو (أظنُّ)، فنصب الاسمَينِ، وهما (الزّيدَينِ أخوَينِ) على أنّهما مفعولا (أظنُّ)، وأُضمِر في الثّاني -وهو (يظنّني)- ضمير (الزّيدَينِ)، وهو الألف في (يظنّاني)، فاستوفى فاعله ومفعوله الأول، وبقي المفعول الثّاني لـ(يظنّاني) يحتاج إلى إضماره، وهو خبرٌ في الأصل عن ياء المتكلم المتّصلة به التي هي الآن المفعول الأول بعد دخول (يظنُّ)، والياء مخالفة لـ(أخوَينِ) الذي هو مُفسّر الضّمير الذي

سيؤتى به، فإنَّ الياء مفردٌ، و(الأخوَين) تثنيةٌ، فدار الأمر بين إضماره مفردًا؛ ليوافق المُخبَر عنه -وهو الياء-، وبين إضماره مثنًى؛ ليوافق المُفسِّر -وهو (الأخوَين)-، وفي كلّ منهما محذورٌ لا مفرَّ منه؛ لأنَّ بإضماره مفردًا سيخالف مُفسِّره، وبإضماره مثنًى سيخالف المُخبَر عنه، فوجب العدول إلى الإظهار، فقالوا: يُقدَّر: (أخًا)، فوافق المُخبَر عنه -وهو الياء- في الإفراد، ولم يضرّه مخالفته لـ(أخوَين)؛ لأنَّ (أخًا) اسمٌ ظاهرٌ لا يحتاج إلى ما يفسّره. وخلاصة ما جرى أنّنا أضمرنا في (يظنّني) ضمير (الزّيدين)، وهو الألف، فصار: (يظنّاني)، ثُمَّ أظهرنا المفعول الثّاني لـ(يظنّاني)، وقلنا: (أخًا)، ولم نضمره؛ لأنّنا لو أضمرناه مفردًا؛ لطابق المفعول الأول، وهو ياء المتكلم في الإفراد، وخالف ما يعود عليه، وهو (أخوَين)؛ فلا يطابق المُفسِّرُ المُفسَّرَ في التّثنية. ولو أضمرناه مثنًى؛ لطابق ما يعود إليه وخالف المفعول الأول مع أنَّه خبرٌ عنه في الأصل، ولا بُدَّ من المطابقة بين المبتدأ والخبر، والتّقديرَانِ كلاهما ممنوعانِ عند البصريين. فلمّا تعذَّر الإضمار أظهرنا ولَمْ نحتج إلى مُفسِّرٍ، وكذلك الحُكمُ لو أعملنا الثّاني، فيكون تقديره: (يظنّاني وأظنُّ الزَّيدَينِ أخوَينِ أخًا).

والمسألة كما نلاحظ غايةٌ في التعقيد والتّخيل، فكلها قائمةٌ على الافتراض، فما ذكروه من القول: (أظنُّ ويظنّاني أخًا الزَّيدَينِ أخوَينِ) إنّما هو افتراضٌ مبنيٌّ على افتراضِ قولِ أحدٍ: (أظنُّ ويظنّني الزَّيدَينِ أخوَينِ)، ثُمَّ ظهرت كلّ هذه التعقيدات من التقدير والتّأويل في مسألةٍ افتُرِضَ وجودها، وافتُرِضَ أنَّ فيها تنازعٌ، وهي في حقيقتها ليست من التّنازع بشيءٍ، فابن هشام حين تحدث عليها أعقبها بقوله: "والذي يظهر لي فسادُ دعوى التّنازع في (الأخوَينِ)؛ لأنَّ (يظنّني) لا يطلبه؛ لكونه مثنًى، والمفعول الأول مفرد"(٦٠)، وكذا فعل الشّاطبيّ، فقال بعد ذكر المسألة: " وهذه الأشياء إذا حققتها ليست من باب الإعمال، وإنَّما هي شبيهةٌ بمسائل الإعمال؛ إذ لَمْ يتنازع العامِلانِ معمولًا واحدًا"(٦١).

نتائج البحث :

اعتَرَتْ باب التّنازع أمورٌ كثيرةٌ أحالته مِن بابٍ لِتَعلّم قاعدةٍ من قواعد العربيّة إلى بابٍ يعجُّ بالتعقيد، حتّى لا يكاد القارئ يخرج منه بنتيجةٍ مقنعةٍ، وسبب هذا يرجع إلى أمورٍ خلص إليها هذا البحث، وهي:

١. يستند باب التّنازع على كثيرٍ من التّخيّلات العقليّة، والافتراضات المنطقيّة الّتي جعلت بعض أحْكامه وما ذُكِرَ معها مِن أمثلةٍ مُعقَّدةً إلى حدٍّ يُعاني معه المختَصّون باللغة ناهيكَ عن المبتدئينَ، ومِن أمثلة هذه التّخيّلات: ما تناوله النّحاة مِن مسائل العامل المُهمل إذا احتاج إلى ضميرٍ(*)، فهي كفيلةٌ ببيان أثر التّخيّل والافتراض في بناء بعض أحْكام التّنازع.

٢. يحوي باب التّنازع على تناقضاتٍ كثيرةٍ في الأحْكام، كمَنْعِ النّحاةِ التّنازعَ في الحال؛ لعلّةِ كونه فَضْلةً، والفضلة لا تُضمَر، وإجازتهم التّنازع في المفعول به مع كونه فضلةً، إضافةً إلى أنَّ الحال تشبه المفعول، ونُصِبتْ تشبيهًا لها بالمفعول عند كثيرٍ من النّحاة.

(*) يُنظر: الفقرة (سادسًا) من هذا البحث: ص ١١-١٢.

٣. كثيرٌ مِن التعليلات والآراء في هذا الباب متناقضةٌ، كاعتراض البصريينَ على إعمال الكوفيينّ العاملَ الأول في الاسم المُتنازَع عليه؛ معللين هذا بأنّه يؤدّي إلى الفصل بين العامِل والمعمول بأجنبيٍّ، وهو العامِل الثّاني، مع إقرار البصريين بجواز إعمال الأول مُتناسينَ بهذا ما عابوه على الكوفيين، ثُمَّ يمنعون عود الضّمير على متأخّرٍ لفظًا ورتبةً في أكثر مِن موضعٍ، وفي باب التّنازع يُقرّونه ويحتجّون له بكلام العرب. والكوفيّون يُعيبون على البصريين إعمال العامِل الثّاني؛ لِمَا ينتج عنه مِن الإضمار قبل الذّكر، وحين يُقرّون بأوْلويّة إعمال الأول مع جواز إعمال الثّاني يتجاهلون أنَّ إعمال الثّاني يؤدّي إلى ما عابوه على البصريين مِن الإضمار قبل الذّكر.

٤. يشوبُ باب التّنازع غموضٌ وعدمُ وضوح حدوده، فلا نكاد نجزم بأيّ العوامل يقع، وبأيّ المعمولات يجوز، فَمِن النّحاة مَن يمنعه في الأفعال الجامدة، ومنهم من يجيزه، ومنهم من يمنعه في نواسخ الابتداء، وآخَرون يجيزونه، وغيرها من العوامل، وكذا الحال مع المعمول، كالمصدر، والظّرف، والمفعول لأجله، وغيرها، هذا فضلًا عن اختلافهم في عدد العوامل المسموح بتنازعها، وكذا عدد المعمولات.

٥. يلمس المُطالِـع في باب التّنازع أثرًا بيّنًا للخِلاف بين البصريين والكوفيين، فهذا الفريقُ يُعمِل العامل الأول، وذاك يُعمِل الثّاني، وفي الختام نجدهم متّفقينَ بلا خِلافٍ على جوازِ إعمالِ أيّ عاملٍ من العوامل المُتنازعة، وأنَّ خلافهم على الأوْلويّة في العمل مع جواز إعمال أيٍّ منها، وهذا الأمر يجعل الخلاف الدائر بلا جدوى؛ فالنّتيجةُ واحدةٌ في المُحصّلة.

٦. هناك مسائل كثيرةٌ عدَّها النّحاة مِن التّنازع وهي ليست منه، وإضافتها إلى باب التّنازع أفضت إلى التّعقيد والتّكلّف، كالتّنازع على المرفوع إذا استوى العامِلانِ في طلبه، نحو: (قامَ وقَعَدَ زيدٌ)، فهذه الصّورة لا حاجة إلى إدخالها في التّنازع، فالفعل الثّاني فيها عمل في الفاعل (زيد) عملًا طبيعيًّا وأُضمِرَ في الأول فاعله، أو العكس من هذا، وهذا جائزٌ عند البصريين والكوفيين كما أسلفنا، ولكنَّ إدخالها في التّنازع جعل بعض النّحاة يخوضون في تقديراتٍ بعيدةٍ، ويتكلّفون في تخريجها، كالفرّاء الّذي يرى أنَّ الفعلَينِ عملا في (زيد) معًا، أي: أنَّ زيدًا فاعلٌ للفعلَينِ معًا، وكلُّ هذا لأجل أنْ لا يقول عند إعمال الفعل الثّاني في (زيد): إنَّ في (قامَ) ضميرًا أُضمِر قبل الذّكر، أو: فُصِلَ بأجنبيّ بين (قامَ) وفاعله (زيد) إذا أعمل الفعل الأول، فسلَّطَ عامِلَينِ على معمولٍ واحدٍ، ولا يخفى امتناع هذا عند النّحاة، حتّى إذا وصَلَ إلى اختلاف العامِلَينِ، نحو: (ضربني وضربتُ زيدًا) أعمَلَ الثّاني، وأوجب تقدير ضميرٍ للأول، ولكنَّه اشترط أنْ يكون هذا الضّمير متأخّرًا، وتقديره: (ضربني وضربتُ زيدًا هو)، وكلّ هذا التّكلّف والفصل بأجنبيٍّ بين الفِعل (ضربني) وفاعله المُقدّر (هو)؛ لأجل أنْ لا يُضمر في الأول ضميرًا قبل الذّكر؛ على اعتبار أنَّ هذا الضّمير يعود على (زيد) المُتأخّر لفظًا ورتبةً، وقد مرّ بنا إجازة النّحاة للإضمار قبل الذّكر في التّنازع(٦٢).

٧. باب التّنازع لا تدعمه شواهد كثيرةٌ من القرآن الكريم، أو كلام العرب، وكلُّ ما ذكره النّحاة من شواهد إنّما حُمِلَ أكثرها بتكلّفٍ على التّنازع، ويمكن تخريجها على غير التّنازع(٦٣).

٨. ينبغي تهذيب باب التّنازع من كلّ ما تقدّم، وصياغته صياغةً ميسّرةً تقتصرُ على ما يدخل في التّنازع حقيقةً، مع الاعتماد على ما اتّفق عليه البصريّون والكوفيّون من جواز إعمال أيّ العوامل المتنازعة في الاسم المُتنازع عليه، وإعمال الآخَر في ضميره إنْ كان عُمدةً توجب الإضمار، وتجنّب كلّ الخلافات الواقعة في التّنازع، والاقتصار في مسائله على المسموع من كلام العرب فقط من دون اللجوء إلى أمثلةٍ قائمةٍ على الافتراض.

هوامش البحث

(١) يُنظر: لسان العرب (مادة: نزع): ٣٥٢/٨.
(٢) يُنظر: شرح كتاب الحدود في النّحو: ٢٠٣-٢٠٤.
(٣) شرح التّسهيل لابن مالك: ١٦٤/٢.
(٤) شرح الكافية الشّافية: ٦٤١/١-٦٤٢.
(٥) يُنظر: التّنازع أو الإعمال في النّحو العربي قراءة معاصرة: بحث في مجلة التّراث العربيّ: العدد: ١٦٦/٨٩، والاشتغال والتّنازع في ضوء القرآن الكريم وقراءاته، دراسة تطبيقيّة دلاليّة: بحث ماجستير تكميلي: ٣١.
(٦) أوضح المسالك: ١٦٧/٢.
(٧) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): ٧٣/١.
(٨) يُنظر: تذكرة النّحاة: ٣٣٧.
(٩) يُنظر: التذييل والتكميل: ٦٦/٧، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٦٣١/٢، وأوضح المسالك: ١٦٧/٢-١٦٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٧٧٥/٤، وشرح ألفية ابن مالك للشّاطبيّ: ١٦٧/٣، وهمع الهوامع: ١١٨/٣.
(١٠) يُنظر: شرح التّصريح: ٤٧٧/١-٤٨٢.
(١١) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ١٦٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٦٣٥/٢.
(١٢) يُنظر: شرح التّصريح: ٤٨٢/١.
(١٣) يُنظر: شرح المفصّل (تحقيق: إميل بديع): ٢٠٥/١، ومعاني النّحو: ١٤٢/٢.
(١٤) يُنظر في مذاهب النّحاة وحججهم: الإنصاف في مسائل الخلاف: (مسألة: ١٣): ٧١/١- ٨٠، والتّبيين عن مذاهب النّحويين: (مسألة:٣٤):٢٥٢- ٢٥٨، وشرح الرّضي على الكافية: ٢٠٥/١.
(١٥) يُنظر: المسائل الحلبيات: ٢٣٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦/١، وشرح ألفية ابن مالك للشّاطبيّ: ١٨٤/٣.
(١٦) النّحو الوافي: ٢٠١/٢.
(١٧) يُنظر: تيسير النّحو التّعليمي: ١١٣.
(١٨) يُنظر: في أصول اللغة لمجمع اللغة العربية بالقاهرة: ٢٣٩/٣-٢٤٣.
(١٩) يُنظر: شرح شذور الذّهب للجوجريّ: ٧٣٨/٢.
(٢٠) يُنظر: ارتشاف الضّرب: ٢١٤٦/٤.
(٢١) يُنظر: شرح التّصريح: ٤٧٨/١، وحاشية الصّبّان: ١٤٦/٢.
(٢٢) يُنظر: الرّدّ على النّحاة: ٩١، وشرح التّصريح: ٤٧٨/١.
(٢٣) يُنظر: الرّدّ على النّحاة: ٩٢-٩٣.

(٢٤) يُنظر: التّنازع أو الإعمال في النّحو العربي قراءة معاصرة: بحث في مجلة التّراث العربيّ: العدد: ٨٩/١٦٧.

(٢٥) يُنظر: اللمع في أصول الفقه: ٤٠، والتبصرة في أصول الفقه: ١٧٢، والمستصفى: ٢٦٠.

(٢٦) يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١/١٨٤، وشرح الرّضي على الكافية: ١/٢٠٦، والكّاش في فنّي النّحو والصّرف: ١/٢٤٢.

(٢٧) يُنظر في كلّ ما تقدَّم: شرح المفصّل: ١/٢٠٦، وأمالي ابن الحاجب: ٢/٤٩٨، وأوضح المسالك: ٢/١٧٥، وشرح ألفية ابن مالك للشّاطبيّ: ٣/١٩٥، وشرح الأشمونيّ: ١/٤٥٧.

(٢٨) يُنظر: التّذييل والتّكميل: ٧/٣١٨.

(٢٩) يُنظر: التّعريفات: ٢٩.

(٣٠) علل النّحو لابن الورّاق: ٢٩٣.

(٣١) يُنظر: شرح الرّضي على الكافية: ١/٢٠٤، وارتشاف الضّرب: ٤/٢١٤٢، وأوضح المسالك: ٢/١٧٤، وشرح ابن عقيل: ٢/١٦٠، وشرح الأشموني: ١/٤٥٥.

(٣٢) الحديث في: صحيح البخاريّ: ١/١٦٨ (رقم الحديث: ٨٤٣) بلفظ: (خَلْفَ) بدل (دبر)، وصحيح مسلم: ١/٤١٦ (رقم الحديث: ١٤٢) بلفظه.

(٣٣) يُنظر: أوضح المسالك: ٢/١٦٩، وشرح شذور الذّهب للجوجريّ: ٢/٧٣٧.

(٣٤) يُنظر: الاقتراح في أصول النّحو: ٤٤.

(٣٥) نسب البيت إلى الحطيئة، وهو في ديوانه: ٣٢٩، ونُسب إلى الكميت، وهو في ديوانه: ١/١٥٥. ونسبه الشّاطبي إلى الحطيئة. يُنظر: شرح ألفية ابن مالك للشّاطبيّ: ٣/١٧٥.

(٣٦) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ٢/١٧٦، وشرح التّصريح: ١/٤٧٧، وحاشية الخضري على ابن عقيل: ١/١٨٣.

(٣٧) شرح التّصريح: ١/٤٧٧.

(٣٨) يُنظر: شرح جمل الزّجاجي لابن خروف: ٢/٦٠٨.

(٣٩) شرح التّسهيل لابن مالك: ٢/١٧٦-١٧٧. ويُنظر: التّذييل والتّكميل: ٧/١١٠، وتمهيد القواعد: ٤/١٨٠٦.

(٤٠) يُنظر: أوضح المسالك: ٢/١٧٨، وشرح الأشمونيّ: ١/٤٦٠، وهمع الهوامع: ٣/١٢١.

(٤١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد: شرح الكافية الشّافية: ١/١٢٦، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ١/١٨٦، وارتشاف الضّرب: ٥/٢٤٠٢، وتوضيح المقاصد والمسالك: ٢/٦٤٠، وشرح ابن عقيل: ٢/١٦٣.

(٤٢) يُنظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: ١/١٨٦.

(٤٣) يُنظر: أوضح المسالك: ٢/١٧٨، وشرح التّصريح: ١/٤٨٧.

(٤٤) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد: شرح التّسهيل لابن مالك: ٢/١٧١، وارتشاف الضّرب: ٢/٩٤٥، ومغني اللبيب: ١/٦٣٥، وتمهيد القواعد: ١/٥٥٥، ٤/١٧٩١، وشرح التّصريح: ١/٤٨٤، وهمع الهوامع: ٣/١٢٠.

(٤٥) كتاب لسيبويه (تحقيق: عبد السّلام هارون): ١/٧٩.

(٤٦) يُنظر: أوضح المسالك: ٢/١٧٦، وشرح التّصريح: ١/٤٨٥.

(٤٧) يُنظر: الرّد على النّحاة: ٨٧.

(٤٨) البيت في ديوان علقمة: ٣٨. وهو من شواهد: الرّد على النّحاة: ٨٧، وشرح التّسهيل لابن مالك: ١/١٢٧، والتّذييل والتّكميل: ٧/١٠٢.

(٤٩) شرح التّسهيل لابن مالك: ١/١٢٧.

(٥٠) يُنظر: شرح التّسهيل لابن مالك: ١٧٤/١، وأوضح المسالك: ١٧٧/٢، وشرح الأشمونيّ: ٤٥٧/١، وشرح التّصريح: ٤٨٥/١، وهمع الهوامع: ١٢١/٣.

(٥١) يُنظر: أوضح المسالك: ١٧٨/٢.

(٥٢) يُنظر: نتائج الفكر: ٢٦٦، وتمهيد القواعد: ٣٢٩٧/٧، وهمع الهوامع: ١٦٩/٣.

(٥٣) يُنظر: ارتشاف الضّرب: ٢١٥٣/٤.

(٥٤) يُنظر: التّذييل والتّكميل: ٦/٩.

(٥٥) كتاب سيبويه (تحقيق: عبد السّلام محمد هارون): ٤٤/١.

(٥٦) يُنظر: أوضح المسالك: ١٧٨/٢، وشرح الأشمونيّ: ٤٦٠/١، وهمع الهوامع: ١٢١/٣.

(٥٧) يُنظر: أسرار العربيّة: ١٥٢، والكوكب الدّرّيّ: ٤٠٣، وتمهيد القواعد: ٢٣١٣/٥.

(٥٨) تمهيد القواعد: ٢٣١٣/٥.

(٥٩) يُنظر في تفصيل المسألة: شرح جمل الزّجاجي لابن خروف: ٦٠٧/٢-٦٠٨، وشرح الكافية الشّافية: ٦٤٨/٢-٦٥٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن النّاظم: ١٨٨/١-١٨٩، وأوضح المسالك: ١٧٩/٢، وشرح ابن عقيل: ١٦٧/٢-١٦٨، وشرح ألفية ابن مالك للشّاطبيّ: ٢١٠/٣-٢١١، وشرح التّصريح: ٤٨٨/١.

(٦٠) أوضح المسالك: ١٨٠/٢. ويُنظر: شرح التّصريح: ٤٨٩/١.

(٦١) شرح ألفية ابن مالك للشّاطبيّ: ٢١١/٣.

(٦٢) يُنظر في مذهب الفرّاء: أوضح المسالك: ١٧٨/٢.

(٦٣) يُنظر: النّحو الوافي: ٢٠١/٢.

المصادر والمراجع

•القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

-ارتشاف الضَّرَب مِن لسان العرب: أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

-أسرار العربيّة: كمال الدّين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

-الاقتراح في علم أصول النّحو: جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

-الأمالي النّحوية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف: بابن الحاجِب (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، ودار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّينَ البصريينَ والكوفيينَ: كمال الدّين أبو البركات عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاريّ، الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

-أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: ابن هشام الأنصاريّ (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمد البقاعيّ، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، د.ت.

-التبصرة في أصول الفقه: أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشّيرازيّ (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.
-التبيين عن مذاهب النّحويين البصريينَ والكوفيينَ: أبو البقاء العُكبَريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
-تذكرة النّحاة: أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، د.ت.
-التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل: أبو حيّان الأندلسيّ (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، تواريخ مختلفة.
-التّعريفات: الشّريف علي بن محمد بن علي الجرجانيّ (ت٨١٦هـ)، حقّقه، وضبطه، وصحّحه جماعة مِن العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدّين محمد بن يوسف بن أحمد الحلبيّ، ثمّ المصريّ، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدّين أبو محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المُراديّ، المصريّ، المالكيّ (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
-تيسير النّحو التّعليميّ قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٦م.
-الجامع الصّحيح المختصر المشهور بـ(صحيح البخاريّ): أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، الجعفيّ (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر النّاصر، شرح وتعليق: د. مصطفى ديب البغا، دار طوق النّجاة، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
-حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل: الشّيخ محمد الخضريّ (ت١٢٨٧هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
-حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصّبّان (ت١٢٠٦هـ)، ضبط وتصحيح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
-ديوان الحطيئة بشرح ابن السّكيت، والسّكريّ، والسّجستانيّ، تحقيق: نعمان أمين طه، مطبعة الحلبي، والمؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٣٧٨هـ.
-ديوان علقمة بن عبدة الفحل: تحقيق: لطفي الصّقّال، ودرية الخطيب، راجعه: د. فخر الدّين قباوة، دار الكتاب العربي، حلب، ط١، ١٩٦٩م.
-ديوان الكميت بن زيد الأسديّ، تقديم: داود سلوم، مطبعة النّعمان، بغداد، ١٩٦٩م.
-الرّد على النّحاة: أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء القرطبيّ (ت٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
-شرح ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك: بهاء الدّين عبد الله بن عقيل العقيليّ (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدّين عبد الحميد، دار التّراث، القاهرة، ودار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحّار وشركاؤه، ط٢، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
-شرح الأشمونيّ على ألفيّه ابن مالك، والمُسمّى: (منهج السّالك إلى ألفيّة ابن مالك): أبو الحسن علي بن محمد الأشمونيّ (ت٩١٨هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
-شرح ألفيّة ابن مالك لابن النّاظم: بدر الدّين أبو عبد الله محمد بن جمال الدّين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل -عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

-شرح التسهيل: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطّائيّ الجيانيّ (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
-شرح التّصريح على التّوضيح: الشّيخ خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
-شرح جمل الزّجاجي: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيليّ (ت٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلاميّ، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
-شرح الرّضي على الكافية: رضيّ الدّين محمد بن الحسن الأستراباديّ (ت٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
-شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب: شمس الدّين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوْجَريّ، القاهريّ، الشّافعيّ (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نوّاف بن جزاء الحارثيّ، نشر: عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوَّرة، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م.
-شرح الكافية الشّافية: ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ، كلية الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة، مكّة المُكرَّمة، ط١، د.ت.
-شرح كتاب الحدود في النّحو: عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النّحويّ المكّيّ (ت٩٧٢هـ)، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
-شرح المفصّل: موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش النّحويّ (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
-علل النّحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله، المعروف: بابن الورّاق (ت٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرّشد، الرّياض، السّعوديّة، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
-في أصول اللغة: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميريّة، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
-كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قُنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
-الكَشّاش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
-اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العُكبَريّ (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النّبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
-لسان العرب: جمال الدّين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاريّ، الرُّويفعيّ، الأفريقيّ (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
-اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشّيرازيّ (ت٤٧٦هـ)، دار الكتب العلميّة، ط٢، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
-المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ودار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

-المُسْتَصْفَى: أبو حامد محمد بن محمد الغزاليّ، الطّوسيّ (ت٥٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد السّلام عبد الشّافي، دار الكتب العلميّة، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
-المَسْنَد الصّحيح المُختَصَر المعروف: بـ(صحيح مُسْلِم): أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشيريّ، النّيسابوريّ (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، د.ت.
-معاني النّحو: د. فاضل صالح السّامرائيّ، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، عَمّان، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
-المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
-نتائج الفكر في النّحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهَيليّ (ت٥٨١هـ)، حققه وعلّق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.
-النحو الوافي: عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د.ت.
-همع الهوامع: شرح جمع الجوامع في عِلم العربيّة: جلال الدّين السّيوطيّ (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوفيقيّة، مصر، د.ت.

المجلات والبحوث:

- الاشتغال والتّنازع في ضوء القرآن الكريم وقراءاته (دراسة تطبيقيّة دلاليّة): بحث تكميلي لنيل الماجستير، جامعة المدينة العالميّة، كلية اللغات، دولة ماليزيا.
-التّنازع أو الإعمال في النّحو العربي، قراءة معاصرة: بحث في مجلة التّراث العربي، العدد: ٨٩، لسنة ٢٠٠٣.